في وقت تصعد فيه القوات الحكومية عملياتها العسكرية بدمشق وحلب

سوريا: فرنسا تفرج عن أرصدة النظام المجمدة.. لأسباب إنسانية

جنود نظاميون في الطريق إلى حلب

اطفال سوريا يعانون بسبب الحرب

عواصم - «وكالات»: قال طارق الطويل مدير عام المؤسسة العامة للتجارة الخارجية السورية لرويترز امس إنه يجري الإفراج تدريجيا عن حسابات مصرفية مجمدة لسوريا في الخارج من أجل شراء أغذية.

وفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول غربية أخرى عقوبات على حكومة الرئيس السوري بشار الأسد لقيامها بقمع احتجاجات في البلاد لكن تلك العقوبات لا تتضمن امدادات الغذاء.

وقال الطويل عبر الهاتف إن اتحاد المصارف العربية والفرنسية «يوباف» في فرنسا وافق على الإفراج عن أموال لمشتريات الغذاء.

وأضاف «بنك يوباف في فرنسا متعاون للغاية.»

ووافقت فرنسا في سبتمبر على استخدام أصول مصرفية سورية مجمدة لتمويل واردات غذاء لسوريا في إطار برنامج للاتحاد الأوروبي يسمح باستخدام مثل تلك الأموال لأغراض إنسانية.

ميدانيا صعّد النظام السوري عملياته العسكرية في منطقة القلمون شمال دمشق، حيث تدور اشتباكات عنيفة بين مقاتلي المعارضة وقوات النظام في محاولة للاخيرة للسيطرة على طريق رئيسي قد تستخدمه في نقل الأسلحة الكيميائية، مما أدى إلى نزوح المئات، وسط احتدام القصف والمعارك في حلب.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن المرصد السوري لحقوق الإنسان قوله إن «الاشتباكات العنيفة» مستمرة منذ الجمعة في محيط مدينة قارة في القلمون على طريق حمص دمشق الدولي.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إن «العمليات الجارية في القلمون تشكل تمهيدا لمعركة كبيرة»، مشيرا إلى «استقدام القوات النظامية والكتائب المقاتلة تعزيزات إلى المنطقة».

وأوضح أن «حزب الله» اللبناني حشد آلاف المقاتلين على الجانب اللبناني من الحدود مع القلمون في إطار مشاركته» في القتال إلى جانب قوات النظام، كما لفت إلى حشد لجبهة النصرة والكتائب المقاتلة المعارضة يُعد بالآلاف.

وبحسب المرصد السوري فإن الطيران الحربي السوري نفذ أمس الاول ثماني غارات على محيط مدينة قارة.

ويوضح دبلوماسيون أن السلطات السورية حددت الطريق الذي يمتد شمالي العاصمة السورية في اتجاه حمص والساحل باعتباره الطريق «المفضل» لنقل الأسلحة الكيميائية إلى خارج سوريا.

وفي ريف دمشق كذلك، قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن القوات النظامية قصفت مناطق في بساتين بلدة المليحة الليلة الماضية.

كما وردت معلومات عن إصابات عدد من المواطنين بجراح على طريق حمص دمشق الدولي، إثر استهداف سياراتهم بإطلاق نار، واتهم نشطاء القوات النظامية بإطلاق النار على السيارات، في حين تعرضت المناطق الغربية في مدينة النبك لقصف من القوات النظامية، دون إصابات.

من جهة أخرى قال مجلس قيادة الثورة في دمشق امس إن اشتباكات بالأسلحة الثقيلة تدور بين الجيش السوري الحر وقوات الأسد من جهة منطقة الزبلطاني على أطراف حي جوبر.

كما دارت بعد منتصف الليل اشتباكات بين القوات النظامية مدعمة بقوات الدفاع الوطني وكتائب مقاتلة عدة من طرف آخر في حيي برزة والقابون بدمشق.

يأتي ذلك في وقت أفاد المرصد بسيطرة القوات النظامية مدعمة بضباط من حزب الله اللبناني وقوات الدفاع الوطني ومقاتلين من لواء أبي الفضل العباس، على كل الطريق الواصل بين مطار حلب الدولي ومعامل الدفاع قرب السفيرة «شرق حلب»، باستثناء منطقة صغيرة معروفة بـ«معامل البطاريات والكابلات تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام، بحسب المرصد.

في المقابل، تصدى مقاتلو المعارضة المسلحة لمحاولة قوات النظام التقدم في حي الإذاعة في مدينة حلب، واستخدمت قوات النظام الدبابات والمدافع في محاولتها، في حين استخدمت المعارضة قذائف الهاون وصواريخ محلية الصنع.

وكان أربعة إعلاميين قد أصيبوا في قصف بصاروخ فراغي على مركز حلب الإعلامي. وأسفر القصف عن دمار كبير.

كما قال ناشطون سوريون إن قوات النظام كثفت قصفها لقرى غدير البستان والحيران والناصرية الحدودية مع الجولان السوري المحتل والتي تسيطر عليها قوات المعارضة.

وبيّن الناشطون أن قوات النظام تحاول استعادة هذه البلدات لبسط سيطرتها من جديد على الشريط الحدودي مع الجولان المحتل، بالإضافة إلى فتح الطريق المؤدي إلى غرب محافظة درعا. وقد أصاب القصف العشوائي سدّ الناصرية إصابات مباشرة.

من جهة ثانية قالت شبكة شام إن قوات المعارضة أسقطت طائرة مروحية في مدينة الطبقة بمحافظة الرقة شمالي شرق البلاد.

وقد قتل ستة جنود بينهم ضابط برتبة مقدم في تحطم الطائرة، وتخضع محافظة الرقة لسيطرة المعارضة باستثناء المطار العسكري ومقر اللواء 93.

تونس: السبسي يكذب المرزوقي ويتهمه بالسعي لإفشال الحوار الوطني

تونس - «وكالات»: نفت حركة نداء تونس المعارضة أن تكون قد قدمت مرشحا لرئاسة الحكومة، واتهمت الرئيس منصف المرزوقي بالسعي لإفشال الحوار الوطني عبر إعلانه الاتفاق على رئيس جديد للحكومة، وهو ما نفاه رباعي الوساطة الذي يقود الحوار.

وقال رئيس حركة «نداء تونس» الباجي قائد السبسي في مؤتمر صحفي على هامش ندوة نظمت أمس الاول لتقديم ملامح برنامج الحركة الاقتصادي والاجتماعي، إن الحركة لن تعترض على أي مرشح لرئاسة الحكومة بشرط أن يكون له برنامج واضح.

من جهته، اتهم الأمين العام للحركة الطيب البكوش الرئيس التونسي منصف المرزوقي بالسعي إلى إفشال الحوار الوطني لإخراج البلاد من الأزمة التي تردت فيها منذ اغتيال النائب المعارض محمد براهمي يوم 25 يوليو الماضي.

وقال البكوش إن المرزوقي يسعى إلى إفشال الحوار الوطني بتصريحه بانه تم الاتفاق على رئيس الحكومة الجديدة، وسيتم الإعلان عنه الأسبوع المقبل، مشددا على أنه لا يحق للرئيس الحديث عن اختيار رئيس حكومة جديدة «لأنه ليس طرفا في الحوار الوطني، وعليه أن ينتظر حتى تعرض عليه الأطراف المشاركة في الحوار مقترحاتها». واعتبر الأمين العام للحركة أن الإعلان عن أسماء المرشحين لرئاسة الحكومة المقبلة كان سببا في فشل الحوار الوطني في المرة السابقة، رافضا في الوقت نفسه ذكر اسم أي مرشح لرئاسة الحكومة المرتقبة. وكان الرئيس التونسي منصف المرزوقي أعلن أمس الاول عن توصّل الأطراف المشاركة في الحوار الوطني إلى اتفاق على اسم رئيس الحكومة التونسية المقبلة، مؤكدا أنه سيتم الإعلان عنه مطلع الأسبوع المقبل، وهو ما نفته مصادر برباعي الوساطة.

ويضم رباعي الوساطة الذي يقود الحوار الوطني كلا من الاتحاد العام التونسي للشغل، ومنظمة أرباب العمل، والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

وأكدت المصادر أنه لا وجود لأي اتفاق بين الفرقاء السياسيين على الشخصية الوطنية التي ستقود حكومة الكفاءات المقبلة، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الألمانية عن مصدر في مكتب الاتحاد العام التونسي للشغل «أكبر منظمة نقابية في البلاد».

كما نفى رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عبد الستار بن موسى حصول توافق على رئيس الحكومة الجديد، وقال «لم تتصل بنا الأحزاب السياسية بهذا الشأن»، غير أنه استطرد قائلا «ربما يكون هناك توافق في الكواليس لكن ليس هناك معطيات رسمية». وكان الأمين العام للاتحاد العام للشغل حسين العباسي أعلن الجمعة أن الحوار الوطني بين السلطة والمعارضة سيستأنف مطلع الأسبوع المقبل بعد تعطل دام أكثر من عشرة أيام.

وأكد العباسي الذي كان يتحدث باسم المنظمات الوطنية الأربع الراعية للحوار، أن هذه العودة تأتي بعد أن تمت تسوية كل الخلافات، حيث ستعود كافة الأطراف إلى الحوار على أسس جديدة.

ولم يُعلن العباسي عن اسم الشخصية الوطنية التي ستوكل إليها رئاسة الحكومة التونسية المقبلة، واكتفى بتأكيد وجود تجاوب من عدة أطراف مشاركة في الحوار، والبدء في تجاوز الصعوبات والعراقيل بما سيساعد على انطلاق الحوار.

وكانت المنظمات الوطنية الراعية للحوار قد أعلنت في الخامس من نوفمبر الجاري عن تعليق الحوار الوطني بسبب ما وصفته بفشل الأطراف المشاركة في الحوار في التوصّل إلى توافق على اسم الشخصية الوطنية التي ستتولى رئاسة الحكومة المقبلة.

وتطالب المعارضة قبل استئناف الحوار الوطني بتوافق مسبق على شخصية وطنية مستقلة لرئاسة حكومة كفاءات، وإبطال التعديلات التي شملت النظام الداخلي للمجلس التأسيسي «البرلمان».

السودان: 100 قتيل بمعارك قبلية في دارفور

الخرطوم - «وكالات»: أعلن راديو أم درمان السوداني الرسمي امس الاول ان 100 شخص قتلوا في معارك نشبت بين قبيلتي المسيرية والسلامات جنوب غربي اقليم دارفور.

وجاء في رسالة نصية بعثت بها الاذاعة ان «عدد القتلى قد ارتفع الى 100.» ولم تتطرق الرسالة الى الفترة الزمنية التي سقط فيها هؤلاء، ولكن المعارك بين القبيلتين استؤنفت هذا الشهر.

وقالت اذاعة أم درمان إن القتال قد توقف، ولكن وكالة فرانس برس نقلت عن احد شيوخ المسيرية قوله إنه استمر يوم السبت حول بلدة أم دخن جنوب غربي دارفور وقتل فيها خمسون شخصا من الجانبين.

يذكر ان المعارك بين القبيلتين العربيتين قد اسفرت عن مقتل اكثر من 200 شخص منذ ابريل الماضي.

في قضية قتل المتظاهرين خلال ثورة 25 يناير وتصدير الغاز إلى إسرائيل

مصر: القضاء يواصل جلسات إعادة محاكمة مبارك .. وأنصار «المعزول» يدعون للحوار

جانب من مسيرة لانصار مرسي

القاهرة - «وكالات»: واصلت محكمة جنايات القاهرة امس جلساتها في قضية إعادة محاكمة الرئيس الأسبق، حسني مبارك، ونجليه علاء وجمال ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي و6 من كبار مساعديه «السابقين» ورجل الأعمال الهارب حسين سالم في قضية قتل المتظاهرين السلميين خلال أحداث «ثورة 25 يناير» وتصدير الغاز إلى إسرائيل.

واستمعت المحكمة بجلسة الامس التي كانت سرية إلى شهادة اللواء مرتضى إبراهيم عبد الرحمن، مساعد أول وزير الداخلية لقطاع الشؤون الفنية الأسبق، واللواء أحمد عمر محمد أحمد أبو السعود، مدير الإدارة العامة للمتابعات بمكتب العدلي.

وكانت المحكمة قد استمعت السبت في جلسة سرية أيضا إلى شهادة أحمد نظيف، رئيس الوزراء الأسبق، الذي كان في منصبه إبان الأيام الأولى لـ«ثورة 25 يناير.»

كما أثبتت المحكمة تغيب السفيرة وفاء نسيم، مساعد وزير الخارجية نظرا لوجودها خارج البلاد حيث كانت المحكمة قد طلبت مناقشتها في شأن المكاتبات الصادرة من وزارة الخارجية إلى وزارة الداخلية في غضون يوم 25 يناير 2011 وما بعده حول المشاهدات المتعلقة بقطاع غزة من القنصل المصري برام الله.

وعلى صعيد الأزمة المصرية المستمرة دعا تحالف مؤيد للرئيس المصري المعزول محمد مرسي النشطاء والسياسيين إلى حوار للخروج من الأزمة السياسية التي أطلقت موجة عنف قتل فيها حوالي 1000 شخص في بضعة أشهر.

وقال «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب» في بيان يوم السبت «انطلاقا من قناعة راسخة لدى التحالف بأن حل الأزمة الراهنة في مصر يحتاج إلى تكاتف جميع المصريين لتحقيق هدف إقامة نظام ديمقراطي يعزز مكاسب ثورة 25 يناير... يدعو جميع القوى الثورية والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية للدخول في حوار عميق.»

وأضاف أن الحوار يستهدف «الاتفاق على الترتيبات المستقبلية اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وطنية حديثة بعد كسر الانقلاب وبمشاركة جميع أبناء مصر» في اشارة إلى قيام قيادة الجيش بعزل مرسي في الثالث من يوليو بعد مظاهرات حاشدة مناوئة لسياساته.

ورغم ان الاتحاد اشار الى انه لا يعترف بعزل مرسي إلا أن بيانه خلا وللمرة الاولى من دعوة صريحة إلى إعادة تنصيبه.

وتقود جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي التحالف الوطني لدعم الشرعية ويشارك فيه إسلاميون آخرون.

وصدر بيان التحالف قبل أيام من الذكرى السنوية الثالثة لمقتل عشرات من النشطاء وأصيب مئات في اشتباكات مع قوات من الشرطة والجيش في شارع محمد محمود على أطراف ميدان التحرير مهد الانتفاضة التي أطاحت بحسني مبارك في اوائل 2011.

وكان الإسلاميون أثاروا غضب النشطاء عندما انصرفوا إلى الإنتخابات التشريعية وقت الاشتباكات قائلين إن النشطين يستهدفون إفساد «العرس الديمقراطي». وأشرف الجيش الذي تولى إدارة شؤون البلاد بعد الإطاحة بمبارك على الانتخابات التي جاءت بجماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم بعد أن ظلت محظورة في عهد مبارك الذي استمر 30 عاما.

وأثار الإسلاميون غضب نشطاء وسياسيين كثيرين عندما صاغوا في نهاية العام الماضي دستورا بدا أنه لا يضمن حقوق النساء والأقليات أو تداول السلطة. وكان نشطون كثيرون قالوا إن السبب الوحيد الذي جعلهم ينتخبون مرسي في في جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة في منتصف العام الماضي كان منع فوز أحمد شفيق آخر رئيس للوزراء في عهد مبارك.

وبعد ساعات من صدور البيان لم تلق دعوة التحالف الوطني الى الحوار استجابة من نشطاء أو سياسيين.

وأيدت أغلب الأحزاب والجماعات الليبرالية والسياسية وحزب النور السلفي وشيخ الأزهر وبابا الأقباط الأرثوذكس عزل مرسي.

وكان وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي قد كشف في نفس اليوم الذي اعلن فيه عن عزل أول رئيس مصري انتخب ديمقراطيا وتعيين رئيس مؤقت للبلاد عن خارطة طريق تتضمن تعديل الدستور -الذي جرى تعطيله بعد عزل مرسي- وانتخابات تشريعية ورئاسية.

وتقول قيادة الجيش ومؤيدوها إن خارطة الطريق تمضي في طريقها وإن الانتخابات ستجرى العام المقبل بعد أن قاربت تعديلات الدستور على الانتهاء.

وقال بيان التحالف إن من بين ما تتضمنه الدعوة الى الحوار «احترام سيادة الدستور والقانون مع الإقرار بضرورة تحقيق توافق أكبر حول الدستور بتعديل بعض المواد المختلف عليها من خلال آلية دستورية.»

ونقلت الصفحة الرسمية لحزب الحرية والعدالة -الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين- عن عضو مجلس الشعب السابق عن الحزب عادل إسماعيل قوله يوم السبت «أعتذر شخصيا بل أطلب المغفرة من الله ومن الثوار المخلصين الذين خذلناهم في محمد محمود 1 ومحمد محمود 2 وماسبيرو والموجات الثورية المختلفة أيام المجلس العسكري.»

ويشير إسماعيل إلى اشتباكات تكررت بين نشطاء وقوات من الجيش والشرطة أثناء تولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد على مدى 17 شهرا. وقال الجيش إنه لم يقتل أي نشطاء وإن طرفا ثالثا أطلق النار أثناء الاشتباكات.

وقال إسماعيل «كنا نود إقامة مؤسسات للدولة حتى نستطيع من خلالها استرداد حقوق الشهداء وتكريس العملية الديمقراطية في مصر ويعلم الله أننا كنا مخلصين في ذلك ولكن أثبتت التجربة أن هذه المؤسسات قد انهدمت فوق رؤوسنا ولم نأت بحقوق الشهداء فأصبح الاعتذار واجبا.»

ويبدو أن الإخوان المسلمين يريدون أن ينضم آخرون إليهم في احتجاجات شبه يومية ينظمونها منذ عزل مرسي. ومن ناحية أخرى قالت مصادر قضائية يوم السبت إن هيئة المفوضين بمجلس الدولة الذي يضم محاكم القضاء الإداري بمصر أوصى بحل حزب الحرية والعدالة وأيلولة أمواله للملكية الدولة.

حداداً على أرواح قتلى وجرحى أحداث الجمعة

ليبيا: إضراب عام في طرابلس.. ولواء مصراتة يفشل في إغاثة حلفائه

ميليشيات ليبية قرب العاصمة طرابلس

طرابلس - «وكالات»: أعلن مجلس طرابلس المحلي عن إضراب عام لمدة ثلاثة أيام في مختلف مناطق العاصمة الليبية، وفي كل القطاعات العامة والخاصة ماعدا المرافق الصحية والمخابز والصيدليات حدادا على أرواح القتلى والجرحى جراء الهجوم المسلح الذين شنته احدى الميليشيات على متظاهرين آمنين امس الاول الجمعة مخلفا 43 قتيلاعلى الاقل وجرح 460 آخرين.

وجاء في بيان أصدره مجلس طرابلس المحلي امس الاول «حرصا على وحدة الوطن ولم الشمل ودرءا للفتنة، وعملا بتعاليم ديننا الاسلامي الحنيف يناشدكم مجلس طرابلس المحلي للتهدئة وضبط النفس ، وعدم التعرض للاشخاص وايذائهم وعدم التعرض للممتلكات الخاصة والعامة وخصوصا في شهر محرم الحرام ».

وعلى صعيد متصل أعلنت قوات «درع ليبيا» المنطقة الوسطى، التابعة لرئاسة أركان الجيش الليبي ، يوم السبت السيطرة على منطقة غرغور التي وقعت فيها مجزرة الجمعة، وسط طرابلس واعتبرتها «منطقة عسكرية».

وقالت قوات «درع ليبيا» الوسطى في بيان ، انه « تمت السيطرة على منطقة غرغور وهي الآن منطقة عسكرية الى حين وضع آلية لتسليمها الى مؤسسات الدولة ».

وأكد البيان أن « الأوضاع الأمنية مستقرة وتحت السيطرة » ، داعيا سكان وأهالي طرابلس الى «التعاون مع قوات درع ليبيا لبسط الأمن والأمان، والابتعاد عن موقع المواجهات حرصا على سلامتهم وأرواحهم. »

وفي تطور جديد يوم امس فشل لواء مصراتة في الدفع بتعزيزات عسكرية إلى العاصمة الليبية طرابلس لدعم ميليشيا حليفة للواء في المدينة.

وتقول التقارير إنه تم صد التعزيزات بعد قتال شرس شهدته المدينة بين الجماعات المسلحة المتصارعة.

وقد قتل شخص على الأقل وأصيب نحو عشرة آخرين في القتال.

ويعد لواء مصراتة أحد أقوى الميليشيات المسلحة في ليبيا. وكانت التعزيزات في طريقها من مدينة مصراتة لمساعدة ميليشيا حليفة للواء مصراتة تعرضت لهجوم بعد إطلاق النار على متظاهرين عزل يوم الجمعة الماضي، ما أدى إلى اشتباكات دامية بين الميليشيات.